في مجلس يحيى بن خالد البرمكي فقال سيبويه قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعا من الزنبور فاذا هو اياها فقال الكسائي فاذا هو هي ان العرب تصرف كل ذاك وتنصبه فقال له يحيى انكما قد اختلفتما وانتما رئيسا بلدكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسالوا فوافقوا الكسائي فامر يحيى لسيبويه بعشرة الاف درهم ورحل سيبويه من فوره الى بلاد فارس فاقام فيها حتى مات ويقال ان العرب علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فقالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطاوعهم على النطق به وقد اشار لذلك حازم في مقصورته بقوله

و العرب قد تحذف الاخبار بعد اذا   عنت فجاءة الامر الذي دهما
وربما نصبوا بالحال بعد اذا   وربما رفعوا من بعدها وربما
فان توالى ضميران اكتسى بهما   وجه الحقيقة من اشكاله غمما
كذاك اعيت من الافهام مسئلة   اهدت الى سيبويه الحتف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء احسبها   قدما اشد على الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي   او هل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة في   ما قال فيها ابو بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا وعليا في حكومته   يا ليته لم يكن في امره حكما
وفجع ابن زياد كل منتحب   من اهله اذ غدا منه يفيض دما
واصبحت بعده الانفاس باكية   في كل طرس كدمع سح فانسجما
وليس يخلو امرؤ عن حاسد اضم   لولا التنافس في الدنيا لما اضما
والغبن في العلم اشجى محنة علمت   وابرح الناس شجوا عالم هضما

فكان سببا لاشتغاله اي سيبويه   بالعربية المراد بها علم

النحو   اي النافية بحكمه لا اله فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدار دلت بالعلم بنفي الكلوبية في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم ان الذوات لا تنفى وانما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح ان تقول معها بل رجلان او رجال

بخلاف

بخلاف الاولى فلا تقول معها ذلك و انما تقول بل امراة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال و الظهور ويتعين ذلك بالقصد و القرائن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد بدليل الاية الاخرى ان تسجد وخرج ايضا   النافية للجنس
اي النافية لبعض صفات الجنس واحكامه فاضافة نفي للجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا افادت لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء لالته لان النافي حقيقة هو المتكلم   لمشابهتها لها ووجه الشبه ان ان للمبالغة في الاثبات ولا التبرية للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تشابهتا فاعملت عملها   والمشبه بالمضاف وبعضهم يسمى مطولا وممطولا واعلم ان النكرة الشبيهة بالمضاف تنصب منونة واورد على ذلك ما ورد من قولهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت فان مانع ومعطي وراد بلا تنوين مع تعلق اللام من لما الخ بها واجيب بان مانع وما بعده مفرد مبني على الفتح واللام متعلق بمحذوف اي يمنع لما اعطيت وهو على طريقة بعضهم من جعل الشبيه بالمضاف كالمضاف في عدم التنوين او حذفه تخفيفا   فيبنى على الفتح الذي ما ذكره من بنا الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاجي و السيرافي الى ان الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا للتثاقله بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله الجمهور انه مبني على الفتح لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبناؤه غير معهود و اختلف في علة البنا فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح لتضمنه من الاستغراقية لان قولك لا رجل في الدار نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرات معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرات على ما نصبت به ليكون البنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)